

تحليل مؤشرات الربحية والسيولة في المصارف العاملة في العراق

للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢٢

Analysis of profitability and liquidity indicators in banks operating in Iraq For the period 2006-2022

أ.د. فلاح حسن ثويني

الباحث / ماهر حسين شهاب

جامعة المستنصرية

بيت الحكمة

كلية الادارة والاقتصاد

Maherhussein228@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٤/١٠/٧

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٩/٩

المستخلص

تواجه البنوك تحدياً معقداً يتمثل في ضرورة تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان الربحية المستدامة، خاصة في ظل التغيرات الدائمة في الأسواق المالية والاقتصادية. تعتمد البنوك على مؤشرات السيولة والربحية كمؤشرات حيوية لقياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل والتحكم في مستوى المخاطر المصاحبة لأنشطتها الاستثمارية. يهدف هذا البحث إلى توفير إطار عمل يساعد البنوك على تحسين أدائها المالي من خلال تعزيز قدرتها على التنبؤ بالمخاطر وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية. يتناول البحث تقييم فعالية مؤشرات السيولة والربحية في التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية للحفاظ على الاستقرار



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الثامن عشر/ حزيران ٢٠٢٥
الصفحات ٣١ - ٦٠

بحث مستل من رسالة ماجستير .

المالي ، كما تسعى إلى تحليل تأثير هذه المؤشرات على الأداء المالي للبنوك وكيفية تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر. تشير فرضية البحث إلى أن مؤشرات الربحية والسيولة المصرفية تساهم في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق ، وقد أجريت هذه الدراسة على الجهاز المصرفي العراقي وللمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) ، وتم اتباع المنهج الاستقرائي عن طريق جمع وتحليل البيانات المرتبطة في الدراسة والربط بينها للتوصل إلى النتائج، واعتماد المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمصارف بوصفها تشكل الأساس التحليلي والتفسيري لطبيعة البحث ، وتوصل البحث الى أن هناك فترات من التحسن الواضح في أداء المؤشرات المستخدمة ، تتبعها فترات من التدهور، يتطلب ذلك فهم العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة وتحليلها بدقة لتحسين الأداء المصرفي ، ويجب العمل على تطوير استراتيجيات لزيادة كفاءة استخدام الأصول، مثل تحسين العمليات التشغيلية وتبني التكنولوجيا الحديثة. .

الكلمات المفتاحية : مؤشرات الربحية والسيولة ، المصارف العاملة في العراق

Abstract

Banks face a challenge that does not prevent them from achieving diversification between maintaining what remains of maintaining profitability, especially in light of their keenness to ensure sound finances. Banks focus on investment trends and profitability as strong vital indicators of success, and have fully defined key points across multiple level influencers for their activities. This research aims to provide a framework that helps banks improve their financial performance by enhancing their ability to predict risks and achieve a balance between liquidity and profitability. The research deals with evaluating the effectiveness of liquidity and profitability indicators in predicting potential risks and taking proactive measures to maintain financial stability. It also seeks to analyze the impact of these indicators on the financial performance of banks and how to achieve a balance between maximizing profits and minimizing risks. The research hypothesis indicates that indicators of banking profitability and liquidity contribute to improving the

performance of the banking sector in Iraq. This study was conducted on the Iraqi banking system for the period (2006-2022), and the inductive approach was followed by collecting and analyzing the data related to the study and linking them to reach the results. Adopting economic indicators for banks as they constitute the analytical and interpretive basis for the nature of the research. The research concluded that there are periods of clear improvement in the performance of the indicators used, followed by periods of deterioration. This requires understanding the influential economic and financial factors and analyzing them accurately to improve banking performance. Work must be done to develop strategies to increase the efficiency of asset use, such as improving operational processes and adopting modern technology.

Keywords: profitability and liquidity indicators, banks operating in Iraq

المقدمة

في بيئة مالية عالمية تتسم بالتقلبات المستمرة والمخاطر المتزايدة، يصبح الحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك تحدياً أساسياً يتطلب أدوات واستراتيجيات متقدمة. تلعب المؤشرات المصرفية خاصة تلك المتعلقة بالسيولة والربحية، دوراً حيوياً في تمكين البنوك من تقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل والتحكم في مستوى المخاطر المصاحبة لأنشطتها الاستثمارية. إن الفهم العميق للعلاقة بين السيولة، الربحية، والمخاطرة يعتبر جوهرياً للبنوك التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر. تعتبر السيولة مؤشراً رئيسياً في تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، حيث كلما زادت سيولة الأصول، انخفض العائد، والعكس صحيح. بالمثل، تلعب الربحية دوراً محورياً في تحقيق أهداف البنك، إذ تعتبر الربحية معياراً لنجاح البنك في توظيف موارده المالية في استثمارات تعود عليه بعوائد مجزية. لكن

مع زيادة المخاطر، يطالب المستثمرون بعائد أعلى لتعويض المخاطرة، مما يجعل التنويع الاستثماري أداة استراتيجية لتقليل المخاطر وتعظيم الربحية.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

تواجه البنوك تحدياً كبيراً في الحفاظ على الاستقرار المالي مع تحقيق ربحية مستدامة، وتبقى هناك تحديات في كيفية استخدام هذه المؤشرات بفعالية للتنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية لتجنبها. تتجلى مشكلة البحث في " مدى امكانية هذه المؤشرات في تحسين قدرة البنوك على التعامل مع المخاطر فضلاً عن تحقيق الربحية المرجوة ".

٢.١ - أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في توفير إطار عمل يساعد البنوك على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية من خلال استخدام ابرز المؤشرات المصرفية . سيتيح ذلك للبنوك تحسين قدرتها على التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ قرارات مبكرة تعزز استقرارها المالي. كما تساهم الدراسة في توضيح العلاقة بين السيولة والربحية وكيفية تأثيرها على قدرة البنوك في تحقيق أهدافها الاستثمارية.

٣.١ - أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف الاتية:

١. تقييم فعالية مؤشرات الربحية والسيولة : دراسة قدرة مؤشرات السيولة والربحية على التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية لحماية الاستقرار المالي للبنوك.
٢. تحليل مؤشرات السيولة والربحية وفهم كيف تؤثر هذه المؤشرات على أداء المصارف .

٤.١ - فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " تساهم مؤشرات الربحية والسيولة المصرفية في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق "

٥.١ - حدود البحث

تتضمن الحدود الزمانية للبحث المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٢)

يتضمن الحدود المكانية للبحث في القطاع المصرفي العراقي

٦.١ - هيكلية البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيم محتويات البحث الى اربعة مباحث يتضمن المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري لمؤشرات الربحية والسيولة المصرفية أما المبحث الثالث فقد تضمن الجانب العملي والمبحث الرابع تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات .

٧.١ - المؤشرات المالية المستخدمة

ركز البحث على استعمال بعض المؤشرات ذات العلاقة بمؤشرات الإنذار المبكر المصرفية لتلافي حدوث الازمات والتي تم جمع بياناتها من البيانات الصادرة من البنك المركزي العراقي وكما يوضحها الجدول الآتي :

جدول (١) مؤشرات الربحية والسيولة المصرفية

ت	مؤشرات الربحية	مؤشرات السيولة
١	العائد على الموجودات	نسب السيولة
٢	العائد على حقوق الملكية	اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات
٣	حقوق الملكية الى الموجودات	اجمالي القروض الى اجمالي الودائع

٢ - المبحث الثاني/الإطار النظري

١.٢ - المطلب الاول: مؤشرات السيولة المصرفية

١.١.٢ - مفهوم السيولة

يشير مفهوم السيولة الى قدرة المصارف على تلبية او الوفاء بالالتزامات بشكل فوري وذلك من خلال تحويل اي أصل من الاصول الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر بالتالي فان احتياجات المصارف للسيولة يجب ان تكون مقاسة بصورة ديناميكية

(حسين، ٢٠٢٠: ١٢) تشير السيولة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بشكل عاجل، من خلال تحويل أصوله إلى نقد سائل بشكل سريع دون تكبد خسائر تذكر ، وقد عرفت لجنة بازل للإشراف المصرفي في ورقتها الصادرة في فبراير ٢٠٠٠ السيولة في المؤسسات المالية والمصرفية بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالتزامات، وهو أمر بالغ الأهمية لاستمرار أي مؤسسة مصرفية (محيل، ٢٠٢٢: ١٤٩-١٥٠) .

٢.١.٢ - مؤشرات السيولة

١- الأصول السائلة الى اجمالي الاصول

ويُقاس من خلال استخدام الأصول السائلة الأساسية كبسط - ويمكن استخدام المقياس الأوسع للأصول السائلة في البسط - واستخدام إجمالي الأصول في المقام، ويقدم هذا المؤشر دلالة على السيولة المتاحة لتلبية المطالبات النقدية غير المتوقعة. (Rita,2007:15)

٢- الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الأجل

يهدف المؤشر إلى توضيح التباين بين الأصول والخصوم من حيث السيولة، مما يظهر قدرة المصارف على التعامل مع السحوبات قصيرة الأجل دون مواجهة مشاكل في السيولة. يُقاس هذا المؤشر باستخدام مقياس الأصول السائلة كقاعدة، حيث يُستخدم أحياناً مقياس أوسع للأصول السائلة في البسط، بينما تُستخدم الخصوم قصيرة الأجل (سنة أو أقل) في المقام. (Alin,2009:64)

٣- ودائع العملاء الى اجمالي القروض

ويعد هذا المؤشر مقياساً للسيولة، حيث يقارن قاعدة الودائع المستقرة الى اجمالي القروض - عدا القروض بين المصارف - وعندما تكون الودائع المستقرة منخفضة مقارنةً بالقروض يكون هناك اعتماد أكبر على الاموال الأكثر تقلباً لتغطية الاصول غير السائلة في محافظ المصارف، بالتالي فان الضغوط او الصدمات المستقبلية

سيزيد من خطر نقص السيولة مقارنةً بما لو كانت هناك قاعدة ودائع مستقرة تقوم أساساً بتمويل القروض.

٢.٢-المطلب الثاني: مؤشرات الربحية المصرفية

يعد البنك مشروعاً استثمارياً يستهدف الربح من خلال توظيف موارده المالية في موجودات تُدر عائداً ، وفقاً لدرجة مخاطرة مقبولة. وينبغي العلم بأنه كلما انخفضت سيولة الموجود زاد عائده، وكلما زادت سيولته انخفض عائده. أما المخاطرة، فإنها كلما زادت، ارتفع العائد المطلوب على الموجود، وكلما قلت مخاطرته قل العائد المتوقع الحصول عليه من التوظيف. ويعمل البنك على توزيع المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات. فعند تعرض أحد الاستثمارات إلى خسارة سيتم تعويضها باستثمار آخر يحقق ربحاً. ويعد تنويع البنك لإيراداته مؤشراً جيداً على كفاءة أدائه في مجال تعظيم الربحية وتقليل المخاطرة (الغالبى، ٢٠١٦: ١٠١). ويقاس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، بالاستناد إلى حسابات العائد على حقوق الملكية، والعائد على الموجودات في المصارف (تقرير الانذار المبكر، ٢٠١٧: ١٧). وتثير الربحية المنخفضة المخاوف إزاء مدى قدرة بعض البنوك على بناء رأس المال الوقائي والاحتفاظ به وتلبية الطلب على الائتمان (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٤: ٣)، وإن قوة الربحية للمصرف تعكس قدرته على دعم عملياته التشغيلية الحالية والمستقبلية واستيعاب الخسائر المستقبلية وهو ما يعطي مرونة كبيرة للمصرف، وعلى عكس من مقاييس كفاية رأس المال وجودة الأصول فإن مؤشرات الربحية لا تتأثر بشكل مباشر بالسياسات إنما تتأثر بشكل أكبر بقوة السوق (Kevin, 2009: 303)، ومن المؤشرات التي تقيس الإيرادات والربحية هي:

١.٢.٢- العائد على الأصول

ويقاس مؤشر العائد على الأصول ROA مدى كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الأرباح، ويقاس المؤشر عن طريق احتساب صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات في البسط، بينما يستخدم اجمالي الأصول بالمقام ، ويتم تفسير المؤشر

بالاقتران مع مؤشر السلامة المالية العائد على رأس المال ROE). V. (Sundararajan,2002:19

٢.٢.٢ - العائد على رأس المال

يهدف مؤشر العائد على رأس المال ROE الى قياس كفاءة المصارف في استخدام رؤوس اموالها لتوليد الدخل، مما يعني قدرة المصرف على تحويل حقوق الملكية الى أرباح صافية، وبالنتيجة يمثل الانخفاض في العائد على حقوق المساهمين ROE افتقار المصرف للكفاءة الإدارية ، وبمرور الوقت يقدم ROE معلومات عن إمكانية استمرار وضع رأس المال للمصارف إذ يجب ان توضع هذه النسبة الى جانب مؤشرات كفاية رأس المال - خاصة مؤشر الرفع المالي - وذلك لأن ارتفاع النسبة يمكن ان يدل على زيادة الربحية أو انخفاض الرسملة او كلاهما معاً، بينما انخفاض النسبة يمكن ان يشير الى انخفاض الربحية او ارتفاع الرسملة او كلاهما معاً، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات كبسط، واستخدام رأس المال والاحتياطيات كما مبلغ عنها في الميزانية العمومية كمقام.(حسين ،٢٠٢٠: ١٢)

٣.٢.٢ - نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل

ان هذا المؤشر له أهمية كبيرة في تقييم السلامة المالية للمصارف لأن مقدار الدخل المتولد من الفائدة له أهمية خاصة في مراقبة ربحية المصارف بالتالي يعطي صورة أفضل حول العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، ويرتبط هذا المؤشر بالرافعة المالية للمصرف، فعند مستوى معين من الاصول، يترتب على الزيادة في رأس المال انخفاض الحاجة الى الاقتراض وبالتالي انخفاض في نفقات الفائدة وزيادة صافي الدخل المتحقق من الفائدة، ويتم قياسه عن طريق استخدام صافي إيرادات الفائدة كبسط واجمالي الدخل كمقام.(A.Michael,2017:27) .

ويجب الاشارة الى ان كلاً من المصارف الحكومية والخاصة لا تعتمد على الاقتراض بشكل كبير في تمويل اصولها لذلك فان نفقات الفائدة تعد قليلة نسبياً عند مقارنتها

بدخل الفائدة وهذا نتيجة لارتفاع نسب الرفع المالي لدى المصارف العراقية بشكل عام.

٤.٢.٢ - دخل التداول الى اجمالي الدخل

ويهدف هذا المؤشر الى تحديد حصة المصارف من أنشطة السوق المالي، بما في ذلك تداول وهو ما يساعد في تقييم مدى استمرارية الربحية للمصارف، ويتم قياسه عن طريق قسمة العملة الدخل المتأتي من الأدوات المالية على الدخل الإجمالي للمصرف. (Baba N. Yaaba, 2015:10)

٥.٢.٢ - المصاريف غير المتعلقة بالفوائد إلى إجمالي الدخل.

يقيس هذا المؤشر نسبة المصاريف الإدارية إلى إجمالي الدخل، وهو يعكس الكفاءة الادارية في استخدام موارده. بالتالي، فإن ارتفاع النسبة يمكن أن يؤثر سلباً على ربحية المصارف، مما قد يؤثر على استمراريته. (Alin, 2009:58)

٦.٢.٢ - نفقات العاملين الى المصروفات بخلاف الفوائد

ويقيس هذا المؤشر مستوى تكاليف العاملين من مجموع التكاليف الادارية، ويمكن اعتباره كمؤشر تكميلي للمؤشر السابق، إذ ان معرفة نفقات العاملين - الرواتب - يحدد نوعية سياسة الانفاق المتبعة بالنسبة للمصرف. (Kevin, 2009:302)

٣.٢ - المطلب الثالث : الجهاز المصرفي العراقي

١.٣.٢ - مفهوم الجهاز المصرفي

ينصرف مفهوم الجهاز المصرفي إلى كل المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتعامل من خلالها هذه المؤسسات في دولة ما (السامرائي، ٢٠٠٨: ١٠١). وكلمة مصرف في اللغة هي ناتجة عن الصيرفة (التعامل بالأموال) وهي مرادفة لكلمة (Bank) المشتقة من الكلمتين الفرنسية (Banque) والإيطالية (Banca) اللتين تعنيان (صندوق أمين لحفظ الأموال) (العلاق، ٢٠٠١: ٢٥) ، وارتبطت نشأة الجهاز المصرفي وتطوره بتطور النظام الرأسمالي ، اذ يعد ظهور الصاغة في أوروبا أواخر القرون الوسطى البداية الفعلية لنشاط المصارف الائتماني والاستثماري ، وأن

هذا النشاط أخذ يتطور بمرور الوقت مواكبا التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة منذ تلك المدة وإلى الوقت الحاضر (القرشي، ٢٠١٣: ٢٧٨)

٢.٣.٢- مكونات الجهاز المصرفي

ويتكون الجهاز المصرفي من المؤسسات الآتية: (عبد المنعم، العيسى، ٢٠٠٤: ١٢٦)

١: البنك المركزي Central Bank

٢: المصارف التجارية Commercial Banks

٣: المصارف المتخصصة Specialized Banks

وسنتناول مكونات الجهاز المصرفي العراقي إذ يتكون من الآتي :

١.٢.٣.٢- البنك المركزي العراقي

وهو يشكل السلطة النقدية العليا إذ تم تأسيسه في عام ١٩٤٧ وبأشر أعماله فعلاً في عام ١٩٤٩ وكانت أول أعماله دراسة جوانب القصور العملية والتشريعية التي رافقت قانون مراجعة المصارف رقم (٦١) لعام ١٩٣٨ إذ تم الغاءه والاستعاضة عنه بالقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٠ وبدأ البنك يمارس مهمة اصدار أول وجبة من الأوراق النقدية تحمل اسمه في ١٧ أيلول ١٩٥٠ كما تم الغاء قانون المصرف الوطني رقم (٤٣) لعام ١٩٤٧ واستبداله بالقانون رقم (٧٢) لعام ١٩٥٦ إذ بدل اسم المصرف من المصرف الوطني الى البنك المركزي العراقي وشملت مسؤوليات البنك المركزي الرقابة على معاملات النقد الأجنبي والأشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، احتفاظ البنك بحسابات الحكومة والعمل على إدارة القروض الحكومية ، وواصل البنك المركزي العراقي من خلال قانونه المرقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ تحقيق أهدافه في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الاجراءات التي اتخذها ولاسيما في مجال أسعار الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي التي أمكنته من السيطرة على مناسيب السيولة وأدارتها استناداً لقواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته (شندي، ٢٠١١: ١٠٥-١٠٧) ولقد كان للبنك المركزي العراقي فرعان في البصرة

والموصل فضلا عن المركز الرئيس في بغداد وبعد عام ٢٠٠٣ أصبح عددها خمسة فروع بعد الحاق فرعي السليمانية وأربيل به رسمياً (الغالبى، ٢٠٠٩: ١٠٤) وتبنى في عام ٢٠٠٤ مبدأ الحرية الاقتصادية إذ بدأ يسمح للمصارف التجارية الخاصة بتحديد أسعار الفائدة المناسبة لها إذ لم تعد تتقيد بأسعار فائدة مفروضة من قبل البنك المركزي كما تم ازالة السقوف الائتمانية (الطعان، ٢٠١٢: ٧٠) مما غير شكل الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي من رقابة مصرفية متحكمة قائمة على اساس التحكم بقواعد ثابتة الى رقابة مصرفية (تلقائية) وقائية بموجب قانون الصيرفة رقم (٩٤) لعام ٢٠٠٤ ضمن لوائح تنظيمية وتطبيقية وهذا يتيح للجهاز المصرفي العمل على وفق مرونة وكفاءة بهدف تقوية وترصين الاداء المصرفي وعلى وفق المعايير الرقابية المصرفية الفعالة (التخطيط، ٢٠١٠-٢٠١٤: ٥٨) . وجاءت استراتيجية المركزي العراقي للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٢) لتعكس مقاربة جديدة في إدارة السياسة النقدية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي ، بما يسهم في النهوض بالقطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، وركزت الاستراتيجية على إنشاء بنية تحتية قوية تتناسب مع التحديات الحالية، وذلك وفق منظور استراتيجي يعكس رؤية وتطلعات البنك المركزي على المدى المتوسط والطويل (عزيز، ٢٠١٩: ٤٥-٤٦) .

٢.٢.٣.٢- المؤسسات المصرفية العامة (الحكومية) : هناك سبعة مصارف حكومية على رأس القطاع المصرفي العراقي تستحوذ على نسبة (٩٢%) من أجمالي موجودات القطاع المصرفي و (٨٧) من الودائع وحصتها من الائتمان النقدي نحو (٧٠%) والاستثمارات (٨٣) في عام ٢٠١٢ (العراق، ٢٠١٣: ١٣) ومصرفي الرافدين والرشد اللذان يعدان من أهم وأكبر المصارف في العراق يهيمنان على أكثر من (٨٠%) من اصول النظام المصرفي وعندما يتم إضافة أربعة مصارف متخصصة أخرى هذا الرقم يرتفع إلى (٩٠%) من النشاط المصرفي الحكومي (USAID – Iraq, 2007: 23) ، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ تم

تأسس المصرف العراقي للتجارة (TBI) لتقديم الخدمات المصرفية لدوائر الدولة المختلفة ، كما ابتدأ نشاطاً ملحوظاً في أذخالات خدمات بطاقات الائتمان العراقية (فيزا) أخيراً ونجح فيها كأول مصرف عراقي يقوم بهذه الخدمة (العراق، ٢٠٠٦: ٦٦) وتتكون المؤسسات المصرفية الحكومية أيضاً من المصارف الحكومية المتخصصة وتشمل المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري وهي تركز نشاطها في منح الائتمان وقبول الودائع وعمليات الاستثمار (هندرين، ٢٠٠٥: ٨٢) وان جوهر نشاط المصارف المتخصصة ينصب على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعية - صناعية - عقارية) (الشمري، ١٩٨٨: ٣٤٨) وأن هذه المصارف المتخصصة مرتبطة بشدة في الشركات المملوكة للدولة وأنشطة الاقراض ، على الرغم من الموافقة على انخراطها في الأنشطة المصرفية التجارية في عام ١٩٤٧ (USAID, Iraq, 2007:23) عند صدور القرار المتعلق بتطوير عمليات الصيرفة الشاملة ، كما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية ، على الرغم من ما يشاع عن الدور السائد الذي تقوم به المصارف المتخصصة للقطاع الخاص الا أن الحقيقة بعيدة عن ذلك فعلى سبيل المثال أن تحليل هيكل موجودات المصرف الصناعي بين أن (٧٠%) من موجودات المصرف تكونها النقود وسندات حكومية متنوعة لم يذهب سوى القليل منها الى اقراض القطاع الخاص.

وأن المصارف الحكومية على الرغم من ضعف رأسمالها المدفوع إلا أنها تسيطر سيطرة كبيرة على النشاط المصرفي في العراق ويرجع ذلك الى (نصف الكوب، ٢٠٠٧: ١١٥)

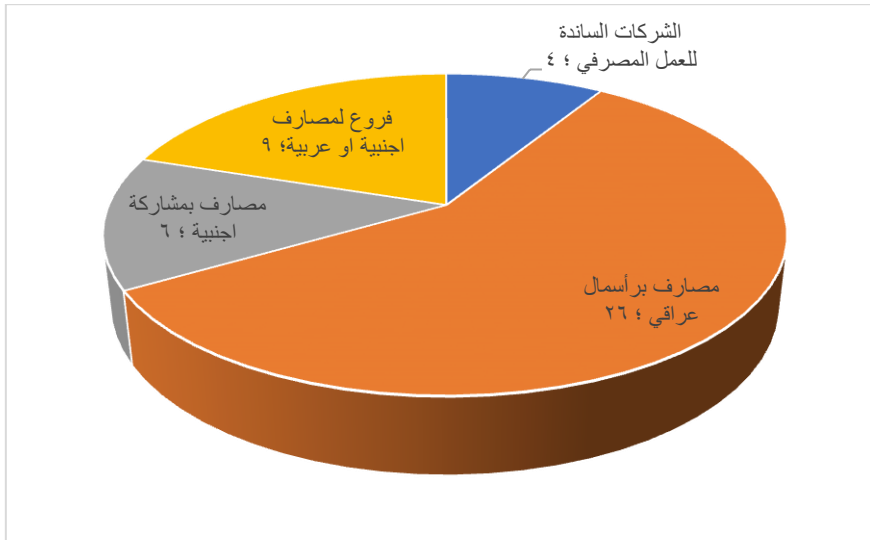
١. تاريخها العريق في العمل المصرفي في العراق ، ففي مدة من المدد كانت المصارف الوحيدة العاملة في العراق لا وجود للقطاع الخاص.
٢. لكون الدولة ممثلة في وزارة المالية مالكة وضامنة لها وهذا ما يعكس ثقة المتعاملين معها بالإمكانات المالية للدولة.

٣. إن معاملات الدولة تتم عن طريق هذه المصارف فضلاً عن معاملات القطاع الخاص .

٣.٢.٣.٢-المؤسسات المصرفية الخاصة

بعد عام ٢٠٠٣ شهد القطاع المصرفي الخاص توسعاً ملحوظاً وذلك ضمن إطار الفلسفة الاقتصادية الجديدة الهادفة الى تعزيز نطاق القطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية والدور المتزايد لقوى السوق في ادارة الاقتصاد كما أن الزيادة في عدد المصارف الخاصة وفي حجم رؤوس أموالها يعود الى زيادة في الايرادات النفطية وتوقعات نمو الطلب على التسهيلات المصرفية لأغراض الائتمان والايدياع(خطة التنمية، ٢٠١٠-٢٠١٤ : ١١)

شكل (١) : توزيع القطاع المصرفي الخاص (٢٠١٢)

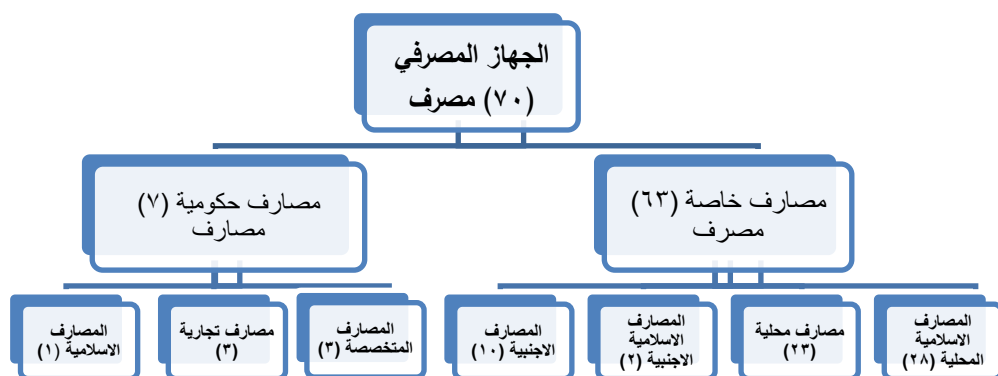


المصدر : د. كمال البصري ومضر الساهي ، القطاع العام المصرفي : الواقع وسياسة الإصلاح ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، اذار ، ٢٠١٢ ، ص ٦ .

وتمثل ودائع المصارف الخاصة ما نسبته (٦%) من إجمالي الودائع اما الائتمان فلا يتجاوز (٢٠%) كحصة للمصارف الخاصة وتبلغ فروع المصارف الخاصة (٥٠٠) فرع منتشرة في مختلف أنحاء العراق وخارجه وعدد العاملين فيها بحدود (١٢٠٠٠) منتسب ويبلغ مجموع رؤوس أموالها (٨) تريليون دينار حتى عام (٢٠١٣) ويمكن تقسيم المصارف الخاصة الى مصارف تجارية ومصارف استثمارية ومصارف اسلامية ومصارف أجنبية ، كما عملت العديد من المصارف الاجنبية شراكات مع المصارف العراقية ، فعلى سبيل المثال قام بنك التصدير (والتحويل) وهو مصرف استثماري أردني بشراء (٤٩%) من أسهم بنك الاعتماد الوطني فضلاً عن مشاركات أجنبية أخرى من دول متقدمة ولذا يمكن القول أن المصارف العراقية التجارية على الأقل ما يعود منها للقطاع الخاص ستصبح ذات حركة نشيطة وستتمتع بالتطور والربحية شرط أن تستجيب الى التغييرات التي تحدث في بيئة الأعمال الاقتصادية في العراق وتطویر امکانياتها(باشا، ٢٠٠٩: ٥٣-٥٤) ومن التطورات التي تبنتها المصارف الخاصة انشاء مؤسسات سائدة للجهاز المصرفي ، وشركة أموال للصيرفة الالكترونية وشركة لضمان الودائع ، ومقترح لإنشاء صندوق استثماري للمصارف وشركة خاصة لتقديم القروض المتوسطة والصغيرة وطرح أدوات خاصة حديثة مثل شهادات الایداع وطاقات الائتمان وهي بطاقات (مدرار ، بابل ، الفيحاء) والبطاقة الذكية ونشر اجهزة للصرف الآلي(عبد النبي: ١٠) .

في عام ٢٠٢٢، خضع هيكل الجهاز المصرفي لتحديثات هامة عقب عدة تغييرات جوهرية، جاءت هذه التغييرات نتيجة للأزمة المالية التي عانى منها الاقتصاد اللبناني وكما موضح في الشكل التالي .(تقرير الاستقرار ، ٢٠٢٢: ١٦)

شكل (٢) هيكل الجهاز المصرفي في العراق لعام ٢٠



المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم الاحصاءات

النقدية والمالية

٣-المبحث الثالث/تحليل اتجاه بعض مؤشرات السيولة والربحية للقطاع المصرفي

في العراق للمدة ٢٠٠٦-٢٠٢٢

١.٣ - المطلب الاول : مؤشر ربحية المصارف

يقيس هذا المؤشر حجم الارباح والخسائر التي تحققها المصارف من خلال معدل العائد على الموجودات (ROA) يُستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة الأرباح المحققة بعد خصم الضرائب مقارنةً بإجمالي موجودات المصرف. ويعكس هذا المعدل الكفاءة في تحقيق العوائد من الموجودات التي يمتلكها المصرف. يُعرف هذا المؤشر أيضاً باسم "الأرباح إلى الأصول". يرتبط إجمالي العائد بشكل طردي مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية، ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة، عادةً سنة واحدة. ويحسب كالآتي : $\text{العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح} / \text{إجمالي الموجودات}) * ١٠٠$ ، وهناك أيضاً معدل العائد على حقوق الملكية

(ROE) ان هذه النسبة تقيس معدل الربحية العائد على أموال المالك المستثمرة في المصارف وكلما انخفضت هذه النسبة فان ذلك يدل على أن المصرف غير قادر على توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وبحسب كالاتي : العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح / إجمالي حقوق الملكية) * ١٠٠

جدول (٢) مؤشر ربحية المصارف للسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٢٢

السنة	(١) العائد على الموجودات على (%)	(٢) نسبة التغير السنوية (%)	(٣) العائد على حقوق الملكية (%)	(٤) نسبة التغير السنوية (%)
٢٠٠٦	١.٨٠	٠	٥٣.٣	٠
٢٠٠٧	١.٩٥	٨.٣	٤٥.٨	١٤.٠-
٢٠٠٨	٠.٣٤	٨٢.٥-	٥٨.٩	٢٨.٦
٢٠٠٩	٢.٥١	٦٣٨.٢	٣٦.٥	٣٨.٠-
٢٠١٠	٢.٠٩	١٦.٧-	٢٦.٢	٢٨.٢-
٢٠١١	٠.٦٤	٦٩.٣-	٢٣.٨	٩.١-
٢٠١٢	١.٢٠	٨٧.٥	٢٦.٧	١٢.١
٢٠١٣	١.٢٠	٠	٢١.٠	٢١.٣-
٢٠١٤	٠.٨٢	٣١.٦-	١٣.٥	٣٥.٧-
٢٠١٥	٠.٧٦	٧.٣-	١٠.٢	٢٤.٤-
٢٠١٦	٠.٨٥	١١.٨	٩.٥	٦.٨-
٢٠١٧	١.١٩	٤٠	٩.٢	٣.١-
٢٠١٨	٠.٥٩	٥٠.٤-	٤.٣	٥٣.٢-
٢٠١٩	٠.٨٢	٣٨.٩	٧.١	٦٥.١
٢٠٢٠	٠.٨٨	٧.٣	٧.٢	١.٤
٢٠٢١	٠.٥٧	٣٥.٢-	٥.١	٢٩.١-
٢٠٢٢	١.٠٧	٨٧.٧	١١.٩	١٣٣.٣

المصدر : العامود (١) و(٣)

- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية لاعوام مختلفة

- البنك المركزي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي لاعوام مختلفة

- العامود (٢) و (٤) من اعداد الباحثان

من خلال الجدول (٢) نلاحظ ان مؤشر العائد على الموجودات بدأ بنسبة ١.٨٠% في ٢٠٠٦ وفي ٢٠٠٨ بلغ اقل نسبة إذ وصلت إلى ٠.٣٤% بسبب الازمة المالية العالمية وكذلك ارتفاع نسبة القروض المتعثرة او غير المسددة يؤدي ذلك الى خسائر مالية ويخفض العائد على الاصول وكذلك زيادة المنافسة نتيجة زيادة عدد المصارف فقد تقوم المصارف بتقديم قروض بفائدة اقل ، ثم شهد ارتفاعاً كبيراً في ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢.٥١% لتعتبر بذلك اعلى نسبة للعائد على الموجودات لزيادة الأرباح وارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة وبلغت النسبة ١.٠٧% في ٢٠٢٢ وهذا يشير الى تذبذب النسب في العائد على الموجودات حسب الظروف بشكل عام اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ٤٠.٥- % وفيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية (ROE) فبدأ بنسبة ٥٣.٣% في ٢٠٠٦ ارتفع إلى ٥٨.٩% في ٢٠٠٨ وهي اعلى نسبة للمؤشر لارتفاع أسعار النفط بسبب الازمة العالمية وإلى ٤.٣% في ٢٠١٨ وتعتبر اقل نسبة للعائد على حقوق الملكية لتراجع الارباح مقارنة بحقوق الملكية وفي ٢٠٢٢ وصلت النسبة إلى ١١.٩% اما نسبة التغير للفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) فقد بلغت ٧٧.٦- % .

٢.٣-المطلب الثاني : مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات

يُستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة الأصول التي يتم تملكها بواسطة أصحاب المصلحة (المساهمين أو المالكين) إلى إجمالي الموجودات للمؤسسة، وهو يُعبر عادة عن النسبة المئوية لقيمة حقوق الملكية (الأرباح التي تعود على

المساهمين) إلى إجمالي قيمة الموجودات (الأصول) التي تحتفظ بها المؤسسة و يستخدم من قبل المستثمرين والمحللين الماليين لتقييم كفاءة واستقرار المؤسسات المالية والشركات كما يُستخدم أيضاً كأداة لاتخاذ القرارات في مجالات الاستثمار والتمويل، حيث يمكنه أن يوضح المخاطر المحتملة والعائدات المتوقعة للمساهمين.

$$\text{النسبة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي موجودات المصارف}} * ١٠٠$$

جدول (٣) مؤشر الحقوق الملكية الى الموجودات للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٦

السنة	(١) حقوق الملكية	(٢) الموجودات	(٣) الحقوق الملكية الى الموجودات (%) (٢/١)	(٤) نسبة التغير السنوية (%)
٢٠٠٦	١٨٥٢٧٩٢	٢٤٥١٦٠٦٣٩	٠.٧٥	٠
٢٠٠٧	٢٩٨٧٦٩٩	٢٦٧٠١٣٤٣١	١.١١	٤٨
٢٠٠٨	٤٢٠٦٠٦٧	٢٩٠٥٧٠٥٣٠	١.٤٤	٢٩.٧
٢٠٠٩	٥٣٧٨٨١١	٣٠٩٥٠٧٣٧٥	١.٧٣	٢٠.١
٢٠١٠	٦٢٥٢٦٤٠	٣٢٩٠٥٦٧٥٣	١.٩٠	٩.٨
٢٠١١	٨٣٩٦٧٢٣	١١٦٦٤٣٢٦٣	٧.١٩	٢٧٨.٤
٢٠١٢	١١٢٥١٣٩٨	١٢٤٨١٣٦٦٤	٩.٠١	٢٥.٣
٢٠١٣	١٤٠٣٤٦٤٣	١٣٥٤٨٤٣٨١	١٠.٣٥	١٤.٨
٢٠١٤	١٦٤٥٢٢٣٧	١٩٢٧٩٥٩٦٨	٨.٥٣	١٧.٥
٢٠١٥	١٧٩١٦٦٥٤	١٠٤١٢٣٩٠٩	١٧.٢٠	١٠١.٦
٢٠١٦	٢٠٦٧٨٦٦٣	٩٩٠١٩٨٦٥	٢٠.٨٨	٢١.٣
٢٠١٧	١٢٦٢٩٤٦٧	١٠٣٠١١٥٢٢	١٢.٢٦	٤١.٢
٢٠١٨	١٤٠١٤٢٠٥	١٠٨٠٠٣٣٢١	١٢.٩٧	٥.٧
٢٠١٩	١٢٦١٣٢٤٦	١٢٠٠٩١٢٧٠	١٠.٥٠	١٩.٠
٢٠٢٠	١٢٦٣٥٧٥٣	١٢٣٩٧١٨١٥	١٠.١٩	٢.٩
٢٠٢١	١٤٦٥٤٨٢٩	١٤٣٢٧١٧٩٨	١٠.٢٢	٠.٢
٢٠٢٢	١٨٩٨٨٦٤٠	١٨٥٣٥٠٤٨٦	١٠.٢٤	٠.١

المصدر: العامود (١) و(٢) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦)، العامود (٣) و (٤) من اعداد الباحثان .

من خلال الجدول (٣) بدأت نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات ٠.٧٥% في عام ٢٠٠٦ وكانت النسبة منخفضة نسبياً وتمثل اقل نسبة للمؤشر وارتفعت النسبة إلى ٢٠.٨٨%، عام ٢٠١٦ وهي اعلى نسبة للمؤشر مما يشير إلى تحسن كبير في حقوق الملكية مقارنة بالموجودات والذي يعكس تحسناً في استقرار المؤسسة المالي. وفي ٢٠٢٢ سجلت النسبة ١٠.٢٤%، مما يشير إلى استقرار مالي نسبي في نهاية الفترة اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ١٢٦٥.٣ % .

٣.٣-المطلب الثالث: مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات

مؤشر نسبة القروض إلى الموجودات للمصارف هو مقياس يستخدم لتقييم مدى اعتماد البنوك على القروض في تشكيلة موجوداتها. وبالتالي فإن مؤشر نسبة القروض إلى الموجودات للمصارف هو أداة تحليلية مهمة تساعد في تقييم مدى اعتماد البنك على القروض كمصدر للعوائد وتقييم مستوى المخاطر والسيولة. من خلال مراقبة هذا المؤشر، يمكن للمستثمرين والإداريين اتخاذ قرارات أكثر استتارة حول إدارة المخاطر واستراتيجيات التمويل.

$$\text{النسبة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} * ١٠٠$$

جدول (٤) مؤشر القروض الى الموجودات للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٦

السنة	(١) اجمالي القروض	(٢) اجمالي الموجودات	(٣) القروض الى الموجودات (%) (٢/١)	(٤) نسبة التغير السنوية (%)
٢٠٠٦	١٤٣٨٨٦٠	٢٤٥١٦٠٦٣٩	٠.٥٨	٠

٣٢.٧	٠.٧٧	٢٦٧.١٣٤٣١	٢.٥٧.٩٨	٢٠.٠٧
٥٩.٧	١.٢٣	٢٩.٥٧.٥٣٠	٣٥٧٦٩٢٢	٢٠.٠٨
١٣.٠	١.٣٩	٣.٩٥.٧٣٧٥	٤٣.٨٥٣٩	٢٠.٠٩
١١٢.٢	٢.٩٥	٣٢٩.٥٦٧٥٣	٩٧١١٤٥٢	٢٠.١٠
٣٤٤.٠	١٣.١٠	١١٦٦٤٣٢٦٣	١٥٢٩.٠٥٣	٢٠.١١
٣٩.٦	١٨.٣٠	١٢٤٨١٣٦٦٤	٢٢٨٥.٣٣٦	٢٠.١٢
٠.٣-	١٨.٢٣	١٣٥٤٨٤٣٨١	٢٤٧٠.٠٦٩	٢٠.١٣
١٩.٨-	١٤.٦٢	١٩٢٧٩٥٩٦٨	٢٨١٩٥٥٣٥	٢٠.١٤
٩٨.٩	٢٩.٠٩	١.٤١٢٣٩٠.٩	٣.٢٩٧٢.٢	٢٠.١٥
٣.٧	٣٠.١٩	٩٩.١٩٨٦٥	٣.٦١٢٣٣٧	٢٠.١٦
٠.٤-	٣٠.٠٦	١.٣٠.١١٥٢٢	٣.٩٦٧.٥٣	٢٠.١٧
٤.٠-	٢٨.٨٣	١.٠٨.٠٣٣٢١	٣١١٤٦٤٩٤	٢٠.١٨
٢.٢	٢٩.٤٨	١٢.٠٩١٢٧.٠	٣٥٤١.٢٦٧	٢٠.١٩
١٥.٩	٣٤.١٧	١٢٣٩٧١٨١٥	٤٣.٣٣٤٨٥	٢٠.٢٠
٥.٧-	٣٢.١٩	١٤٣٢٧١٧٩٨	٤٦١٢٢٩٤٥	٢٠.٢١
١٣.٠-	٢٧.٩٨	١٨٥٣٥.٤٨٦	٥١٨٦١٤٥٢	٢٠.٢٢

المصدر: العامود (١) و(٢) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٢) ، العامود (٣) و (٤) من اعداد الباحثان .

من خلال الجدول (٤) نلاحظ انه في عام ٢٠٠٦ كانت النسبة ٠.٥٨% والتي تعتبر اقل نسبة للمؤشر مما يعني اعتماد المصارف على الموجودات الاخرى وقفزت النسبة إلى ١٣.١٠% في عام ٢٠١١ لانخفاض اجمالي موجودات المصارف يعود سبب الانخفاض الى تراجع رصيد الموجودات في المصارف الحكومية نتيجة تطبيق القيود الخاصة بالقسم الدولي باعادة هيكله مصرفي الرشيد والرافدين وفقا للمبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي عام ٢٠٢٠ بلغت النسبة ٣٤.١٧% وهي اعلى نسبة للمؤشر، وفي ٢٠٢٢ وصلت النسبة إلى ٢٧.٩٨% اما نسبة التغير للفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) فقد بلغت ٤٧١٠.٣% ومن خلال ما سبق يتبين ان هناك نمو واضح في نسبة القروض إلى الموجودات على المدى الطويل من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٢ مع وجود تقلبات دورية على الرغم من الاتجاه العام نحو النمو، توجد تقلبات دورية تشمل فترات من الانخفاض، فضلاً عن تحديات حديثة

حيث ان الانخفاض في السنوات الأخيرة قد يشير إلى تحديات حديثة يواجهها القطاع المصرفي، مثل التغيرات الاقتصادية أو إعادة تقييم المخاطر .

٤.٢ - المطلب الرابع : مؤشر نسبة السيولة

مؤشر نسبة السيولة هو مقياس يُستخدم في القطاع المصرفي لتقييم قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية الفورية باستخدام الأصول السائلة التي لديه. يعتبر هذا المؤشر من الأدوات الرئيسية في إدارة المخاطر المالية وتحديد مستوى التعرض للمخاطر في البنوك والمؤسسات المالية ويتم حساب مؤشر نسبة السيولة عادةً بمقارنة الأصول السائلة للمصرف بالالتزامات المالية الفورية ، ويلعب هذا المؤشر دورًا حيويًا في مؤشرات الانذار المبكر للبنوك للتنبؤ بالمشكلات مبكرًا. عندما يتم رصد تدهور في مؤشر نسبة السيولة، يمكن للمصارف اتخاذ إجراءات مبكرة لتعزيز سيولتها، مثل جمع المزيد من الودائع أو تعزيز الموارد السائلة الأخرى وعليه فإن فهم مؤشر نسبة السيولة يعتبر أمرًا حاسمًا لإدارة القطاع المصرفي بشكل فعال وللحفاظ على استقراره وقدرته على تلبية احتياجات السوق المالي والاقتصادي بشكل مستدام وموثوق به وحدد البنك المركزي العراقي نسبة السيولة المطلوبة عند ٣٠ % .

جدول (٥) مؤشر نسبة السيولة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٢٢

السنة	(١) نسبة السيولة (%)	(٢) نسبة التغير السنوية (%)
٢٠٠٦	١٠	٠
٢٠٠٧	١٤	٤٠
٢٠٠٨	١٦	١٤.٢
٢٠٠٩	٢٢	٣٧.٥
٢٠١٠	٢٣	٤.٥
٢٠١١	٤٨	١٠٨.٦
٢٠١٢	٥٤	١٢.٥
٢٠١٣	٦٦	٢٢.٢
٢٠١٤	٦٨	٣.٠

٢٠١٥	٦٨	.
٢٠١٦	٦٨	.
٢٠١٧	٦٦	٢.٩-
٢٠١٨	٢١٤	٢٢٤.٢
٢٠١٩	١٩٤	٩.٣-
٢٠٢٠	٥٨٨	٢٠٣.٠
٢٠٢١	٥٤٧	٦.٩-
٢٠٢٢	٣٥٨	٣٤.٥-

المصدر: العامود (١) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٢) ، العامود (٢) من اعداد الباحثان .

من خلال الجدول (٥) نلاحظ أن عام ٢٠٠٦ شهد نسبة سيولة قدرها ١٠% وهي اقل من النسبة القياسية للسيولة والبالغة (٣٠%) وتعتبر اقل نسبة خلال مدة الدراسة وفي عام ٢٠٢٠، قفزت نسبة السيولة إلى ٥٨٨% وهي اعلى نسبة للسيولة مما يدل على كفاءة المصرف بتلبية التزاماته المالية الفورية ، قد يرجع هذا الارتفاع الى زيادة الانفاق الحكومي لمكافحة جائحة كورونا وانخفاض الطلب على القروض نتيجة لضعف النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى بقاء السيولة عالقة في النظام المصرفي، وأخيراً في عام ٢٠٢٢، تراجعت نسبة السيولة إلى ٣٥٨% مما يشير إلى تراجع ملحوظ في السيولة بعد زيادة كبيرة في السنوات السابقة اما نسبة التغير للفترة (٢٠٠٦-٢٠٢٢) فقد بلغت ٣٤٨٠ % .

٥.٣- المطلب الخامس : مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع

يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع المصرفية زيادة هذا المؤشر تشير إلى ارتفاع مخاطر السيولة، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة القروض التي يصعب على المصرف تصفياتها بسهولة. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع نسبة هذا المؤشر قد يدفع المصرف إلى البحث عن مصادر نقدية اخرى لتلبية طلبات القروض. وقد حددت بعض الدول نسبة معيارية لهذا المؤشر ٧٠%.

$$\text{النسبة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع المصرفية}} * ١٠٠$$

جدول (٦) مؤشر اجمالي القروض المصرفية الى اجمالي الودائع المصرفية للسنوات

٢٠٢٢-٢٠٠٦

السنة	(١) اجمالي القروض (مليون دينار)	(٢) اجمالي الودائع المصرفية (مليون دينار)	(٣) اجمالي القروض الى اجمالي الودائع(%) (٢/١)	(٤) نسبة التغير السوية (%)
٢٠٠٦	١٤٣٨٨٦٠	١٦٩٢٨٢٩٥	٨.٤٩	٠
٢٠٠٧	٢٠٥٧٠٩٨	٢٦١٨٨٩٢٦	٧.٨٥	-٧.٥
٢٠٠٨	٣٥٧٦٩٢٢	٣٤٥٢٥٤٤٨	١٠.٣٦	٣١.٩
٢٠٠٩	٤٣٠٨٥٣٩	٣٨٥٨٣٠٨٦	١١.١٦	٧.٧
٢٠١٠	٩٧١١٤٥٢	٤٧٩٤٧٢٣٢	٢٠.٢٥	٨١.٤
٢٠١١	١٥٢٩٠٠٥٣	٥٦١٥٧١٨٠	٢٧.٢٢	٣٤.٤
٢٠١٢	٢٢٨٥٠٣٣٦	٦٢٠٠٥٩٣٥	٣٦.٨٥	٣٥.٣
٢٠١٣	٢٤٧٠٠٥٦٩	٦٨٨٥٥٤٨٧	٣٥.٨٧	-٢.٦
٢٠١٤	٢٨١٩٥٥٣٥	٧٤٠٧٣٣٣٦	٣٨.٠٦	٦.١
٢٠١٥	٣٠٢٩٧٢٠٢	٦٤٣٤٤٠٦١	٤٧.٠٨	٢٣.٦
٢٠١٦	٣٠٦١٢٣٣٧	٦٢٣٩٨٧٣٣	٤٩.٠٥	٤.١
٢٠١٧	٣٠٩٦٧٠٥٣	٦٧٠٤٨٦٣١	٤٦.١٨	-٥.٨
٢٠١٨	٣١١٤٦٤٩٤	٧٦٨٩٣٩٢٧	٤٠.٥٠	-١٢.٢
٢٠١٩	٣٥٤١٠٢٦٧	٨٢١٠٦٤٢٥	٤٣.١٢	٦.٤
٢٠٢٠	٤٣٠٣٣٤٨٥	٨٤٩٢٤١٦٨	٥٠.٦٧	١٧.٥
٢٠٢١	٤٦١٢٢٩٤٥	٩٦٠٧١٣٧٨	٤٨.٠٠	-٥.٢
٢٠٢٢	٥١٨٦١٤٥٢	١٢٩٠٨٣٣٢٢	٤٠.١٧	-١٦.٣

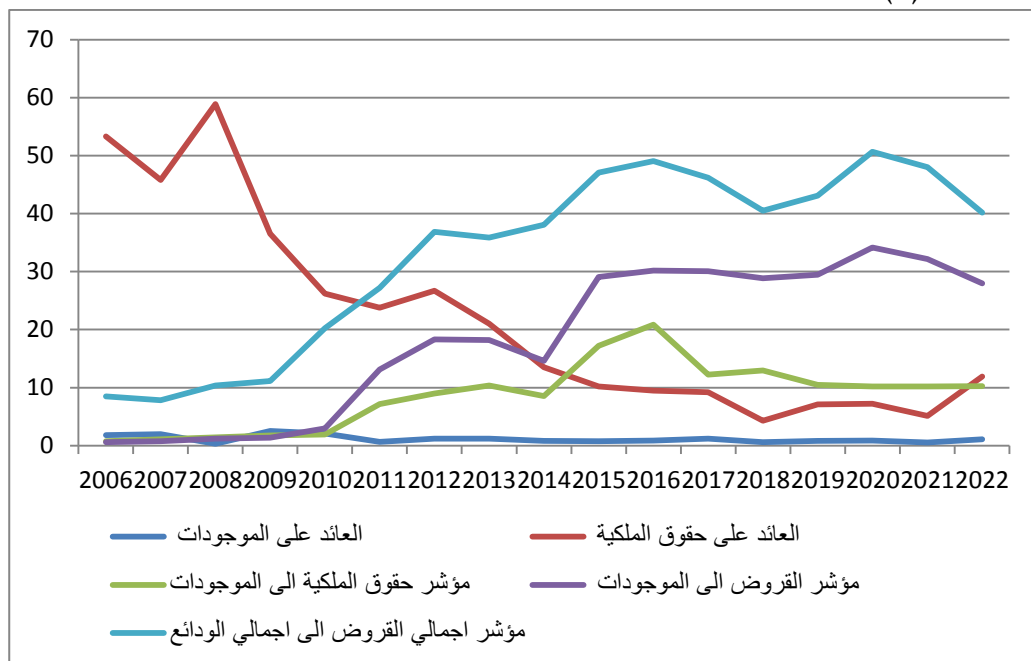
المصدر: العامود (١) البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الاحصائية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٠٦) ، العامود

(٢) البنك المركزي، الموقع الاحصائي، القطاع النقدي، للسنوات (٢٠٠٦-٢٠٢٢)، العامود (٣) و (٤) من اعداد الباحثان .

من خلال الجدول (٦) في عام ٢٠٠٦، كانت النسبة المئوية للقروض إلى الودائع ٨.٤٩%. هذا العام شكل نقطة انطلاق حيث بدأت نسبة القروض إلى الودائع عند مستوى منخفض نسبياً وسجل عام ٢٠٠٧ زيادة في إجمالي القروض إلى ٢,٠٥٧,٠٩٨ مليون دينار، لكن نسبة القروض إلى الودائع انخفضت إلى ٧.٨٥% وهي اقل نسبة للمؤشر على الرغم من زيادة القروض. كان هذا الانخفاض ناتجاً عن زيادة أكبر في الودائع المصرفية التي وصلت إلى ٢٦,١٨٨,٩٢٦ مليون دينار . سجلت نسبة التغير السنوية في القروض -٧.٥%، مما يشير إلى انخفاض في نسبة نمو القروض مقارنة بالودائع وفي عام ٢٠٢٠، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٥٠.٦٧%. نسبة التغير السنوية في القروض كانت ١٧.٥% مما يدل على زيادة كبيرة في القروض مقارنة بالسنوات السابقة وهي اعلى نسبة للمؤشر سبب الارتفاع يعود الى نجاح البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي من خلال توطين الرواتب والتشجيع المستمر على استخدام وسائل الدفع الالكترونية ولا سيما للموظفين في القطاع الحكومي مما ادى الى زيادة حجم الودائع في المصارف وساهم في زيادة الوعي المصرفي للأفراد وزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي ، وسجل عام ٢٠٢١ تراجع في نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٨.٠٠%. وفي عام ٢٠٢٢، بلغت نسبة القروض إلى الودائع

إلى ٤٠.١٧% . اما نسبة التغير للفترة (٢٠٢٢-٢٠٠٦) فقد بلغت ٣٧٣.١% .

شكل (٣) اتجاه بعض مؤشرات السيولة والربحية المصرفية للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٠٦



المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جداول مؤشرات السيولة والربحية المصرفية

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- توصل البحث الى اثبات الفرضية التي انطلق منها لبعض المؤشرات وفي سنوات معينة في تحسين اداء القطاع المصرفي ولم تتحقق صحة الفرضية في مؤشرات اخرى وكما يلي .

٢- تُظهر البيانات أن (ROA) شهدت تذبذبات ملحوظة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٢٢، حيث سجلت انخفاضات حادة في سنوات معينة مثل ٢٠٠٨ و٢٠١١، وارتفاعات كبيرة في سنوات أخرى مثل ٢٠٠٩ و٢٠١٠. هذه

التذبذبات تعكس تقلبات في كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح. بينما بدأت (ROE) بمستوى مرتفع في ٢٠٠٦، فإنها عموماً شهدت اتجاهًا تنازليًا مع بعض الاستثناءات، بما في ذلك انخفاض حاد في ٢٠١٨، مما يشير إلى تحديات في تحقيق عوائد للمساهمين. ومع ذلك، شهدت كل من ROA و ROE انتعاشًا كبيرًا في ٢٠٢٢ بعد انخفاضات في ٢٠٢١، مما يدل على أن المصارف قد تكون قد بدأت في تنفيذ استراتيجيات تصحيحية أثمرت في السنوات الأخيرة، مما يعزز قدرتها على استخدام الموارد والأصول بفعالية لتحقيق الأرباح.

٣- من خلال مؤشر حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات نلاحظ ان النسبة بدأت منخفضة في عام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة خلال مدة الدراسة والذي يعكس تحسنًا في استقرار المؤسسة المالي .

٤- خلال السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٢ ، يتبين ان هناك نمو واضح في نسبة القروض إلى الموجودات على المدى الطويل مع وجود تقلبات دورية مما يشير الى التوسع في منح القروض وهذا يحتاج الى تحليل شامل يشمل جودة القروض ومستوى السيولة لضمان ان هذه النسبة تعكس نموًا مستدامًا وليس مخاطر متزايدة .

٥- بناءً على تحليل البيانات، يُلاحظ أن مؤشر نسبة السيولة ابتداءً بانخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغ ١٠% في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، اتخذت المصارف إجراءات فعّالة لتعزيز سيولتها، كزيادة الودائع وتعزيز الموارد السائلة الأخرى أدى إلى تحسن كبير في نسبة السيولة، ووصلت إلى ٣٥٨% سنة ٢٠٢٢ هذا الارتفاع الكبير في السيولة ساهم في الحفاظ على الاستقرار المصرفي ووفرت إشارات إيجابية بشأن سلامة الجهاز المصرفي، من خلال الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة نسبياً.

٦- هناك تغييرات ملحوظة في نسبة القروض إلى الودائع المصرفية خلال السنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٢ ، على الرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي القروض، هذا يعكس تغييرات في استراتيجيات التمويل واستخدام القروض عبر السنوات.

٢.٤- التوصيات

١- وضع مؤشرات خاصة بتنوع مصادر الدخل والاستثمارات لتقليل المخاطر وزيادة الاستقرار المالي.

٢- تطوير استراتيجيات لزيادة كفاءة استخدام الأصول، مثل تحسين العمليات التشغيلية وتبني التكنولوجيا الحديثة.

٣- الحاجة إلى مراقبة مستمرة لجودة القروض المصرفية واتخاذ إجراءات مناسبة لضمان استقرار النظام المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالقروض غير القابلة للتحصيل.

٤- مراقبة معدلات النمو الائتماني لضمان عدم حدوث تضخم ائتماني قد يؤدي إلى فقاعات مالية.

٥- يجب العمل على استقرار وتحسين معدل العائد على الموجودات من خلال تحسين كفاءة استخدام الأصول. يمكن تحقيق ذلك عبر تحسين عمليات الإنتاج، وتطوير التكنولوجيا، وزيادة تدريب الموظفين لتحسين الكفاءة.

المصادر العربية :

١- حسين خالد حسين ، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة ٢٠١٥-٢٠١٩ ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، ٢٠٢٠ .

٢- عبد الحسين الغالبي و كاظم سعد الأعرجي ، أساسيات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، النجف، ٢٠١٦ .

٣- البنك المركزي العراقي ، تقرير الإنذار المبكر ، الفصل الرابع ٢٠١٧، العدد الثاني .

- ٤- صندوق النقد العربي، تقرير الإستقرار المالي العالمي (ملخص) واف، اكتوبر ٢٠١٤ .
- ٥- أديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي ... الى اين ، اين ، النجف ، دار المواهب، ٢٠١١ .
- ٦- عبد الحسين جليل الغالبي ، الإصلاح المالي والمصرفي في العراق (محاولات الماضي ورؤى المستقبل) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع (٣-٤ مايس ٢٠٠٩) ، جامعة كربلاء .
- ٧- هلال مسلم الطعان ، دور المصارف الحكومية في التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،المجلد ٣٥، العدد ٩٣ ، ٢٠١٢.
- ٨- وزارة التخطيط - خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤ .
- ٩- حيدر عبد المنعم عزيز ، استراتيجية البنك المركزي العراقي (٢٠١٦ - ٢٠٢٢) ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة السابعة عشرة ، العدد ٦١ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٩ .
- ١٠- العراق نمر الشرق الاوسط المقبل ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٨٨، بيروت، آذار ٢٠١٣ .
- ١١- العراق انفتاح مصرفي واعد رغم الظروف الصعبة ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، كانون الاول ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- هندرين حسن حسين ، أهمية الائتمان الايجاري في تفعيل النشاط التمويلي للجهاز المصرفي العراقي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٥ .
- ١٣- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ .

- ١٤- نصف الكوب المملوء في العراق تحسن مصر في واعد مع تراجع موجات العنف ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٢٥ ، بيروت ، ك ١ ٢٠٠٧ .
 - ١٥- كريم عبد النبي باشا المؤسسة المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة العدد ١٢، ٢٠٠٩ .
 - ١٦- سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية ، ط١، مطبعة الآداب ، نجف ، ٢٠٠٨ .
 - ١٧- بشير العلاق ، ادارة المصارف ، ط٢ ، منشورات جامعة التحدي ، ٢٠٠١ .
 - ١٨- محمد احمد القرشي ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب ، الموصل ، ٢٠١٣ .
 - ١٩- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط١ ، دار الحامد للنشر، عمان ، ٢٠٠٤ .
 - ٢٠- جعفر جمعة محيل ، تقييم كفاءة ادارة السيولة المصرفية في مصرف بغداد التجاري باستعمال اسلوب تحليل مغلف البيانات للمدة ٢٠١٠- ٢٠١٩ ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ١٣٣، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢ .
 - ٢١- وليدي عيدي عبد النبي ، الجهاز المصرفي في العراق نشأته وتطوره وأفاق المستقبلية ، البنك المركزي، www.cbi-iq .
 - ٢٢- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٢ .
- المصادر الانكليزية :

- 1- Rita Babihuga, Macroeconomic and Financial Soundness Indicators: An Empirical Investigation, IMF, WP/07/115, 2007.
- 2- Alin Marius ANDRIES, A COMPARATIVE ANALYSIS OF PERFORMANCE AND SOUNDNESS INDICATORS OF THE

MAIN ROMANIAN BANKS, StiinŃe Economice, Tomul LVI, 2009.

3- Kevin J. Daly & Selim Akhter, Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis?, International Review of Business Research Papers, Vol.5, NO. 2, 2009.

4- V. Sundararajan, et al, Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices", IMF, 2002 .

5- A.Michael Andrews, Experience With Financial Soundness Indicators--A Practitioners' Perspective, Research Gate, 2017.

6- Baba N. Yaaba & Idris Adamu, Financial Soundness Indicators: The Case of Nigeria, Academia Web,2015 .

7- USAID - Iraq private sector growth and employment Generation - march 30, 2007, p23. www.izdiyar-iraq.com